



محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة " دراسة قياسية "

إعداد

د. أحمد السيد علي عبدالحميد

مدرس الاقتصاد المعهد العالي للحاسب الآلي

كينج مريوط – الإسكندرية

lion85elsayed85@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون - العدد الأول يناير 2022

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

ملخص الدراسة

استطاعت سنغافورة تحقيق معجزة اقتصادية من خلال اتباعه المجموعة من السياسات الناجحة تمحورت حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما مكنها من أن تحتل المرتبة الثالثة في عام 2019 والخامسة في عام 2020 على مستوى الدول العشرين الأكبر في التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.

ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة، ومدى تأثيرها على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وبالتالي تقديم نموذج يحتذى به للدول النامية بشأن هذه العوامل حتى يمكن الاقتداء بها في سبيل زيادة حجم الاستثمارات الوافدة إليها. وتستخدم هذه الدراسة نموذج الفروق مع استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات المبطأة الموزعة (ARDL) ومنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test ونموذج تصحيح الأخطاء (ECM) لاختبار العلاقة بين زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، والتوسع في البنية التحتية، وزيادة درجة الحرية الاقتصادية (كمتغيرات مستقلة) وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير تابع) في سنغافورة في الاجلين القصير والطويل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين كل من زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الحرية الاقتصادية، والتوسع في البنية التحتية من ناحية، وزيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة إلى سنغافورة من ناحية أخرى.

المقدمة:

تمثل الاستثمارات الأجنبية آلية من آليات تحقيق التنمية الاقتصادية، فموضوع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر في الوقت الحالي مجالاً خصباً من مجالات البحث العلمي على مستوى مختلف الدول وخاصة بالنسبة للدول النامية، والتي تعمل على البحث عن الوسائل التي تستطيع من خلالها تمويل وتعجيل التنمية الاقتصادية بها حيث تعاني هذه المجتمعات من قصور في وسائل التمويل المحلية والأجنبية، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع مستوى الفقر بها، لذلك تعد التجارب الناجحة مصدر إلهام لهذه الدول عن طريق الاقتداء بها في محاولة الوصول إلي تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه التجارب الناجحة تجربة سنغافورة موضوع دراستنا.

حيث نجحت سنغافورة في عام 1965 بعد انفصالها عن ماليزيا في التحول من دولة ضعيفة إلى دولة قوية اقتصادياً، ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة السياسات الناجحة والمتوازنة التي طبقتها البلاد طوال السنوات الماضية مما جعل اقتصادها من أبرز الاقتصاديات العالمية¹ فمن خلال اتباعها لسياسة الانفتاح التجاري تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان مما ساهم في نمو الاقتصاد السنغافوري بأرقام مزدوجة مع الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة خلال الفترة من 1965 وحتى 1973 وفي أعقاب عام 1973 عانى اقتصاد سنغافورة من الركود، والذي تسبب في إبطاء نموها الاقتصادي مما أدى إلى إعادة توجه الحكومة إلى عملية الخصخصة، من خلال عرض منشآتها للبيع والسيطرة الخاصة، والتي عملت على استقطاب الشركات متعددة الجنسيات² ومن ثم تطورت التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى سنغافورة مرة أخرى إلى أن بلغت 114 مليار دولار في عام 2019 محتلة بذلك المركز الثالث علي مستوى العالم في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وعلي الرغم من انخفاض حجم هذه الاستثمارات في عام 2020 حيث بلغت 91 مليار دولار محققة بذلك انخفاضا مستواه 23 مليار دولار عنها في عام 2019 ومن ثم جاءت في المرتبة الخامسة علي المستوى العالمي، وذلك بسبب جائحة كورونا التي أصابت العالم، وتسببت في تأثر التدفقات الاستثمارية الواردة علي مستوى العالم حيث انخفضت بنسبة 35 في المائة في عام 2020 عنها في العام السابق له لتصل إلى تريليون دولار بدلاً من 1.5 تريليون دولار³ إلا وأنها لاتزال في مرتبة متقدمة بين دول العالم الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية الواردة.

مشكلة الدراسة:

تمكنت سنغافورة من تحقيق معجزة اقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية على الرغم من اتسام اقتصادها فيما قبل هذه العقود بارتفاع معدل البطالة، والاضطرابات الاجتماعية علاوة على نقص الموارد الطبيعية بها وما شابه ذلك، ولقد شهد النمو الاقتصادي المذهل لسنغافورة زيادة مصحوبة بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل إلى أن أصبحت سنغافورة في عام 2019 الأعلى بين الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الآسيان، وثالث أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ومن ثم يمثل نموذج سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نموذجا ناجحا، ومثالا يحتذى من قبل الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الداخل.⁴

ويعمل على تحديد حجم هذه الاستثمارات مجموعة من المحددات، والتي تختلف من دولة إلي اخري، ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل التالي:
ماهي العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الاجنبية الوافدة إلى سنغافورة؟

فروض الدراسة:

ومن ثم فقد تم وضع الفروض التالية في سبيل الإجابة على السؤال السابق والممثل لمشكلة الدراسة ويتمثل في الآتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى سنغافورة.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر البنية التحتية (الأساسية) وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى سنغافورة.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الحرية الاقتصادية وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى سنغافورة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء علي أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأهميته في سنغافورة، ثم إبراز العوامل الجاذبة والمحددة للاستثمار الأجنبي فيها، ومن ثم اظهار إلي أي مدى تؤثر هذه العوامل في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، ومن ثم تقديم نموذج يحتذى به

للدول النامية بشأن العوامل التي يمكن الاقتداء بها في سبيل زيادة حجم الاستثمارات المستقطبة إليها، وكذلك التمكن من التوجيه الفعال لسياستها في سبيل اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تنمية العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول.

منهج الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة نظراً لطبيعتها وأهدافها على المزج بين المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج القياسي، لتقديم الإطار النظري الخاص بالظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل العلاقة بين التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي إلى سنغافورة، ومجموعة العوامل المحددة لهذه الاستثمارات، والتي تم وضع أكثرها تأثيراً من وجهة نظر الباحث بناء على ما توصل إليه من نتائج باستخدام برنامج EViews11 في صورة نموذج قياسي يمكن من التحكم والتنبؤ بالظاهرة موضوع البحث، وهي محددات استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سنغافورة.

حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في حدين رئيسيين يتمثل أحدهما في حد مكاني والآخر زمني كما يلي: حيث يتمثل الحد المكاني للدراسة في جمهورية سنغافورة. أما الحد الزمني للدراسة فيتمثل في الفترة الزمنية من عام 1970 وحتى عام 2020 بالنسبة للجانب التحليلي للدراسة، والفترة من عام 1995 وحتى عام 2020 بالنسبة للإطار القياسي لها.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات العربية والأجنبية الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن استعراض بعض منها كما يلي:

أولاً: الدراسات العربية

الدراسة الأولى (2017)⁵ محمد اسماعيل، وجمال قاسم حسن:

أجريت هذه الدراسة على 17 دولة عربية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي احصائياً للنتائج المحلي الإجمالي، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي، ومعدل الكتلة النقدية، ومؤشر حرية الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك وجود نفس التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي الرأسمالي

إلا أنه غير معنوي احصائيا، وأثر عكسي للتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لمتغيرات مؤشر الفساد الإداري، ومؤشر الحرية المالية والمصرفية فكانت غير معنوية من الناحية الإحصائية.

الدراسة الثانية (2017)⁶ حاكمي بوحفص، وبرعي ابراهيم:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية، وتسليط الضوء على تلك المحددات في الجزائر، وقياس مناخها الاستثماري، وفي هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للكشف عن وضعية محددات الاستثمار الأجنبي بها وهي: الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونمو المعروض النقدي، والائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، والتضخم، والبطالة، وسعر الصرف الرسمي، وفائض/عجز الموازنة، والحساب الجاري، والدين الخارجي، وأيضا الميزان التجاري، وقد أسفرت هذه الدراسة عن امتلاك الجزائر لإمكانيات وقدرات كبيرة تمكنها من المنافسة الدولية حيث تتمتع بخصائص طبيعية، وبشرية تجعلها قادرة على السيطرة على خططها التنموية الطموحة، غير أن استعراض المؤشرات الكلية السابقة اظهر ضعفا في أدائها الاقتصادي مما أثر سلبا على مناخها الاستثماري، والذي لا يعتبر خيارا متقدما بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

الدراسة الثالثة (2016)⁷ عمرو محمد:

هدفت هذه الدراسة إلي قياس العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بالتطبيق على 56 دولة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج انحدار متعدد يعتمد على بيانات تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية، والبيانات المقطعية خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2012 حيث تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغيرات المستقلة في الانفتاح الاقتصادي، وتطوير البنية الأساسية، ومعدل التضخم، ونمو عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل العائد على الاستثمار، والاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج تمثلت في معنوية معدل النمو السكاني، ونمو الناتج المحلي الإجمالي باعتبارهما المحددان الرئيسيان لحجم السوق، كما اثبتت الدراسة معنوية البنية الأساسية بالإضافة الى معنوية الانفتاح الاقتصادي في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي، كما أشارت الدراسة إلى أن سعر الصرف ومعدل التضخم هي عناصر غير مؤثرة (غير معنوية احصائياً) على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الرابعة (2016)⁸ صلاح الصيعري، وأحمد بكر:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد بينت هذه الدراسة أن العديد من العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر كالموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي، وجودة الأنظمة جميعها متوفرة في دول المجلس الخليجي وترتبط ارتباطاً إيجابياً مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن دول المجلس بحاجة لجذب استثمارات أكبر خصوصاً في ظل انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض الانفاق الحكومي، فهنا يأتي دور الاستثمار الأجنبي كي يكون من العوامل الرئيسية الداعمة للنمو، وهذا يتطلب تهيئة البيئة الاستثمارية من خلال تحديث الأنظمة والإجراءات، وتقديم التسهيلات اللازمة، ومعالجة العوائق ووضع السياسات، والإجراءات التي تخلق بيئة استثمارية جاذبة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

أ - AnetaBobenič:(2018) Michaela Bruothová,⁹

اهتمت هذه الدراسة بتحديد العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان فيزغرد Visegrad باستخدام سلسلة من البيانات على مستوى الدولة خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 2016، وقد استندت الدراسة إلى تحليلات الارتباط، والانحدار (نموذج المربعات الصغرى ونموذج الأثر الثابت OLS and fixed-effect model) وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن مستوى الأجور الإجمالية، وحصة القوى العاملة المتعلمة مثلت أهم المحددات التي لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ومن ناحية أخرى أسفرت نتائج الدراسة عن وجود تأثير سلبي لكل من معدل الضريبة على دخل الشركات، والانفتاح التجاري، والنفقات على البحث والتطوير على التدفقات الاستثمارية الوافدة.

ب - Uduak S. Akpan, SimpliceAsongu (2018):¹⁰

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد العوامل التي تحدد اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من دول البريكس BRICS سريعة النمو (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) ودول المينت MINT (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا) وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة تحليلاً مقطعيًا متسلسلاً زمنيًا مجمعاً للبيانات خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2011 لتقدير ونمذجة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لثلاث عينات: بريكس فقط، مينت فقط، وبريكس ومينت مجتمعين، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن حجم السوق، وتوافر البنية التحتية، والانفتاح التجاري تلعب أهم الأدوار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس ومينت، في حين أن أدوار توافر الموارد الطبيعية، والجودة المؤسسية غير مهمة للحفاظ على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيزه.

ج - NorFazidah Binti Othman (2013):¹¹

وهذه الدراسة قد هدفت إلي تحديد العوامل المؤثرة في التدفقات الاستثمارية الوافدة إلي ماليزيا، ومن ثم فقد اعتمدت هذه الدراسة علي سلسلة من البيانات الزمنية لمدة 20 عاما خلال الفترة من 1990 وحتى عام 2009. وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد في محاولة الوصول إلي شكل العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلي ماليزيا، وقد اثبتت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لكل من البنية التحتية، وسعر الصرف، وحجم السوق علي التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة إلي ماليزيا.

د - Monica Singhania's, Akshay Gupta (2011):¹²

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الهند، وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة أسلوب المتوسط المتحرك للانحدار الذاتي (ARIMA) وقد اسفرت نتائجها عن أن الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والبحث العلمي فقط هي أمور مهمة، وأن التغييرات في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات من عام 1995 إلي عام 1997 كان لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الأساليب القياسية والاحصائية غير أن هذه الدراسات يؤخذ عليها عدد من المآخذ ففي الدراسة الأولى (محمد اسماعيل، وجمال قاسم حسن 2017) يعاب عليها قصر السلسلة الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج حيث أنه اعتمد على البيانات المقطعية، ومن ثم فلم يتم اجراء اختبار السكون على هذه البيانات هذا من ناحية، وكذلك ارتفاع مستوي التباين في بعض المتغيرات من ناحية اخري، وهذا بالتالي يؤثر علي دقة نتائج الدراسة. أما دراسة (Monica Singhanian's, Akshay Gupta 2011) فقد حددت بقيود حيث أن النموذج القياسي للدراسة قام بتفسير 63 % فقط من أسباب الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الهند، ومن ثم فلا يزال هناك 37% من أسباب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلي الهند لم تفسره هذه الدراسة. أما الدراسة التي قام بها (Aneta Bobenič 2018) Michaela Bruothová، فلم تقدم أي دليل على أن معدل التضخم، ومعدل البطالة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومخرجات الابتكار كمجموع براءات الاختراع، والعلامات التجارية، يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في حالة بلدان فيز غراد.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تمثل إضافة إلى الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مكونين أساسيين، وهما المكون المكاني حيث أنها تطرقت إلى محددات الاستثمار الأجنبي في سنغافورة، أما المكون الزمني ويتمثل في حداثة بيانات هذه الدراسة حيث أنها تغطي الفترة من عام 1995 إلى عام 2020.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع السنغافوري:

يشير مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة بأنه استثمار يمتلك فيه المستثمر الأجنبي على الأقل نسبة عشرة بالمائة من الأسهم العادية، أو من قوة التصويت في شركة معينة داخل سنغافورة، أما المستثمر المباشر فهو شخص مقيم في اقتصاد يمتلك بشكل مباشر مالا يقل عن عشرة بالمائة من القدرة على التصويت في شركة موجودة في اقتصاد آخر.¹³

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة:

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي، وذلك بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءاً أساسياً من الرافعة التي تنتقل الاقتصاد من اقتصاد قليل الكفاءة إلى اقتصاد أكثر كفاءة، ومرتبطة بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية، وهو ما يتضح جلياً في حالة سنغافورة، ومن هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة وأهمية أن تكون هذه السياسة جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية وضمن استراتيجية التمويل الاقتصادي من أجل اللحاق بركب الاقتصاد العالمي، وألا تكون سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية فقط وذلك على الرغم من أهميتها.¹⁴

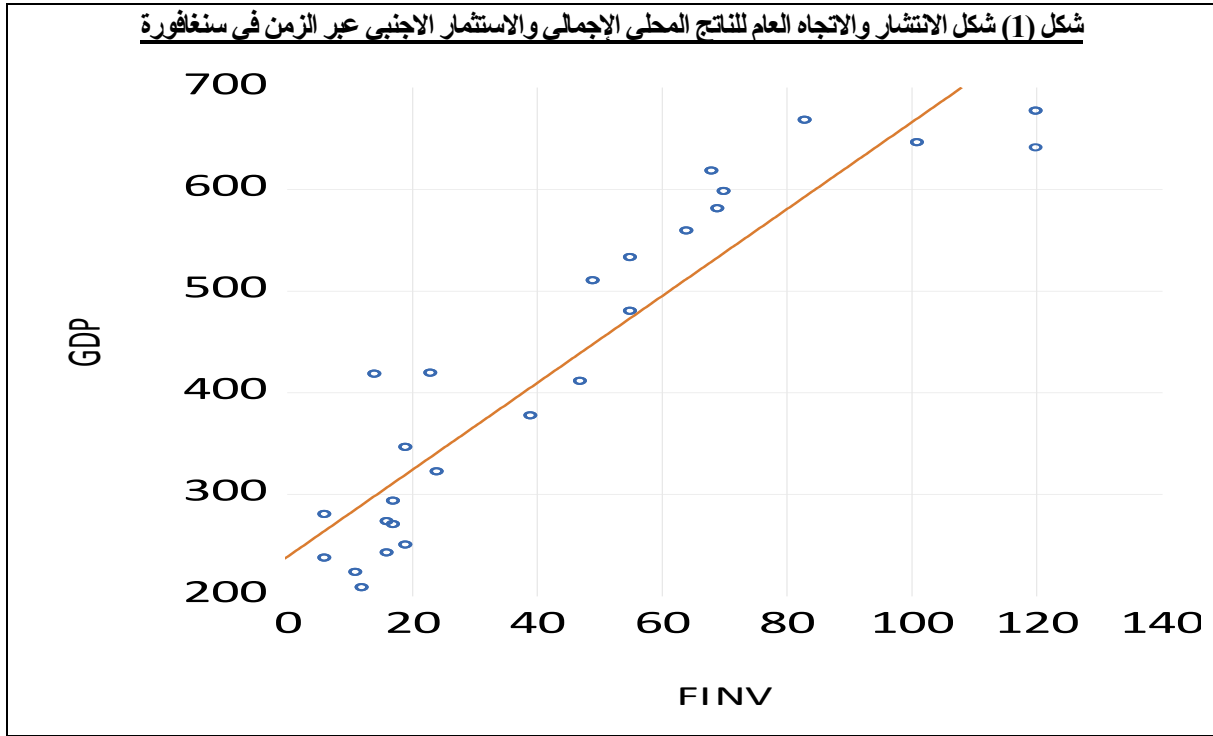
كما يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية كما أنه فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك والمساعدات الرسمية للتنمية.¹⁵ ويمكن توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي في سنغافورة من خلال استعراض حجم الناتج المحلي بها حيث تزامن تطور التدفقات الاستثمارية الواردة إلى سنغافورة مع تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي، والذي يمكن استعراضه من خلال الجدول التالي كما يلي:

جدول (1) إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)					
العام	1970	1975	1980	1985	1990
	14,079,544,947	21,888,061,479	32,669,539,808	45,506,909,010	68,779,542,852
العام	1995	2000	2005	2010	2015
	103,879,285,315	136,346,984,802	172,757,877,475	239,809,387,605	298,944,012,931
العام	2016	2017	2018	2019	2020
	308,895,962,132	322,859,231,805	334,151,135,292	338,646,194,793	320,389,705,941

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يشير الجدول السابق إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة يتخذ اتجاهاً متصاعداً ففي مطلع السبعينيات بلغت قيمته 14 مليار دولار ثم ارتفع ليصل إلى 21888 مليون دولار بزيادة مقدارها 7 مليار دولار تقريباً، وفي بداية الثمانينيات ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 32 مليار دولار، ثم 45 مليار دولار في منتصف الثمانينيات، ولم تكن فترة التسعينيات أقل حظاً من سابقتها إذ بلغ الناتج المحلي

الإجمالي في دولة سنغافورة 68 مليار دولار في مطلعها و103 مليار دولار في منتصفها، ثم بدأ القرن الحادي والعشرين بارتفاع أيضا في الناتج المحلي في سنغافورة حيث بلغ في مطلع العقد الأول من القرن 136 مليار دولار، ثم ارتفع ليصل الى 172 مليار دولار في منتصفه بزيادة مقدارها 36 مليار دولار تقريبا، ثم ارتفع ليصل الى 239 مليار دولار في عام 2010، ثم انتقل بعد ذلك مواصلا ارتفاعه إلى أن بلغ 338 مليار دولار في عام 2019 غير أنه قد انخفض بعد ذلك ليصل الى 320 مليار دولار ويمكن إرجاع ذلك الى ان البيانات الخاصة بعام 2020 غير نهائية. ويمكن توضيح العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي:

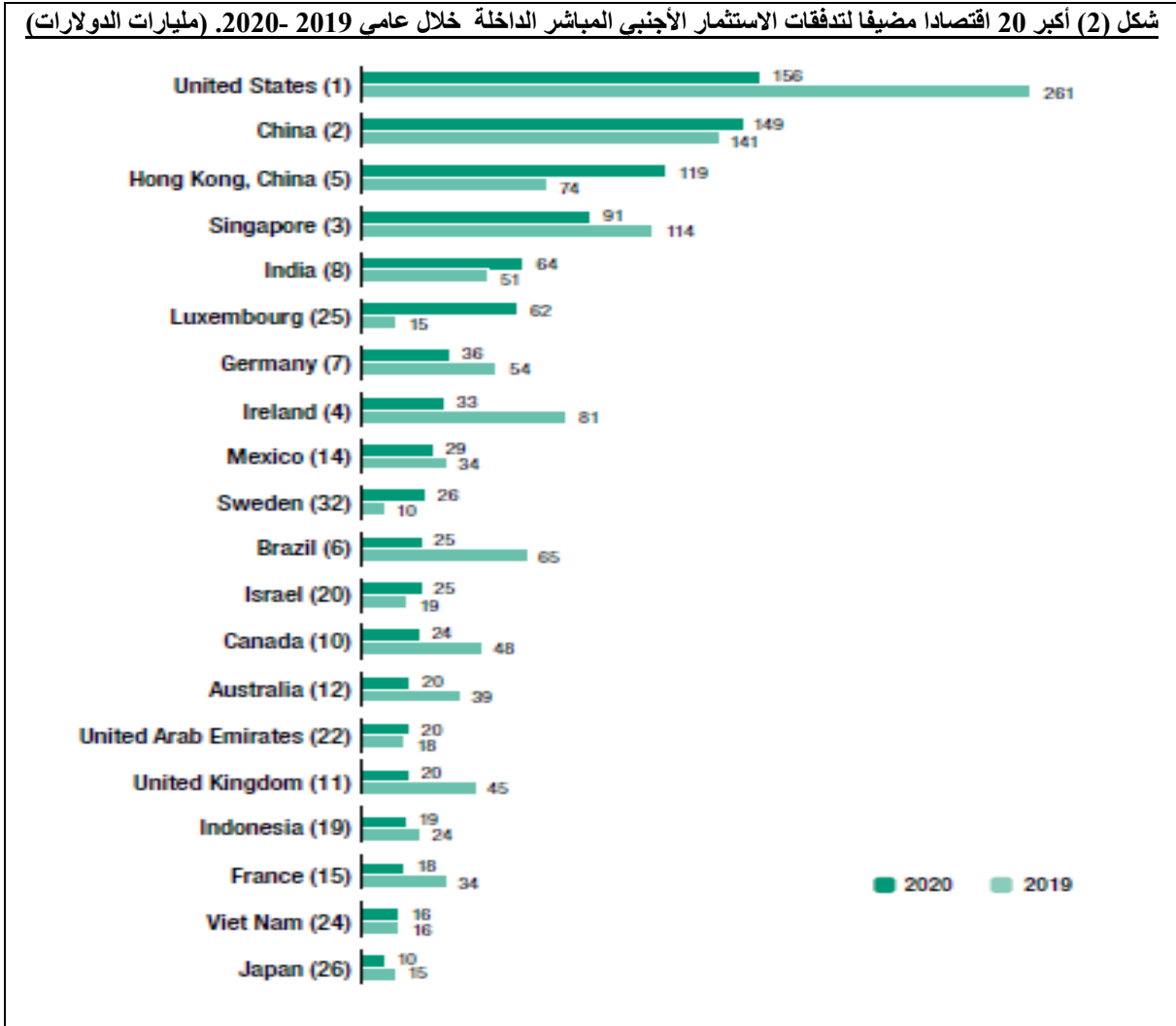


المصدر: من اعداد الباحث بناء على استخدام برنامج EViews11.

يتبين من الشكل السابق وجود علاقة طردية تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

3. تدفقات الاستثمار الأجنبي الى سنغافورة:

تأتي دولة سنغافورة في مرتبة متقدمة ضمن أكبر 20 اقتصاد مضيفا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عامي 2019 و2020 ويمكن توضيح أكبر 20 اقتصادا مضيفا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المتدفقة إلى الداخل من خلال الشكل التالي:



Source: United Nations Conference on Trade and Development, Investing in Sustainable Recovery, Overview ©2021 United Nations, World Investment Report 2021 Investing in Sustainable Recovery, p1.

يتضح من خلال الشكل السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت متصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة حيث بلغت حجم الاستثمارات الواردة لها حوالي 156 مليار دولار خلال عام 2020،

متفوقة بذلك علي الصين، والتي جاءت في المرتبة الثانية محققة استثمارات وافدة مقدارها 149 مليار دولار ، وهونج كونج التي قفزت إلي المركز الثالث في عام 2020 بدلا من المركز الخامس في عام 2019 محققة تدفقات وارده مقدارها 119 مليار دولار، أما سنغافورة فجاءت في المركز الثالث علي مستوي العالم باستثمارات وافدة مقدارها 114 مليار دولار في عام 2019، غير أن حجم الاستثمارات الوافدة إليها في عام 2020 بلغ مقدارها 91 مليار دولار محققة بذلك انخفاضا مستواه 23 مليار دولار عنها في عام 2019 ومن ثم جاءت في المرتبة الخامسة علي المستوي العالمي في حجم الاستثمارات الوافدة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وهونج كونج، والهند. ويمكن توضيح تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى سنغافورة من خلال الجدول التالي:

جدول (2) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)					
العالم	1970	1975	1980	1985	1990
	93,000,000	291,823,051	1,235,750,842	1,046,746,813	5,574,738,855
العالم	1995	2000	2005	2010	2015
	11,942,852,103	15,515,295,182	19,316,058,814	39,129,332,047	69,774,553,125
العالم	2016	2017	2018	2019	2020
	67,912,016,903	100,786,356,971	83,110,792,594	120,439,465,116	91,000,000,000

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير لجميع الأعوام ماعدا عام 2020 فمصدره Investment Report 2021World.

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع صافي التدفقات الاستثمارية الوافدة من 93 مليون دولار عام 1970 إلي 291 مليون دولار عام 1975 وفي مطلع الثمانينيات تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مليار ومائتان وخمسة وثلاثون مليون دولار، غير أنها قد انخفضت في منتصف الثمانينيات عنها في مطلعها لتبلغ 1.046 مليار دولار، في حين أن الاستثمارات الوافدة إليها في مطلع التسعينيات تحسنت تحسنا كبيرا حيث زادت بمقدار 5 أضعاف حيث بلغت 5.5 مليار دولار عام 1990 ثم بلغت 12 مليار تقريبا في عام 1995، ثم بلغت 15.5 مليار، 19.3 مليار خلال عامي 2000 و2005 علي التوالي، وواصلت التدفقات الاستثمارية المتدفقة إلي سنغافورة في الارتفاع حيث وصلت إلي 39 مليار عام 2010، ثم 67 مليار في عام 2015، غير أنها قد انخفضت في عام 2016 عنها في عام 2015 بمقدار 1.8 مليار تقريبا، ثم ارتفعت الي 100.7 مليار في عام 2017 محققة بالتالي زيادة مقدارها 33 مليار تقريبا، ثم انخفضت مرة اخري حيث بلغت 83 مليار في عام 2018، إلي أن بلغت 120 مليار

وفقاً لتقديرات البنك الدولي في عام 2019، غير أنها قد انخفضت في عام 2020 حيث بلغت 91 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار جائحة كورونا، والتي اثرت على حجم التدفقات الاستثمارية العالمية الوافدة.

4. عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة:

تتعدد العوامل التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

1.4 الموقع الاستراتيجي لسنغافورة

تتكون جمهورية سنغافورة من 55 جزيرة أحدهما كبرى والباقية جزر صغيرة، وتبلغ مساحتها 618.3 كم²، وعلى الرغم من صغر مساحتها إلا أنها تتميز بموقعها الاستراتيجي المتميز حيث تقع في جنوب شرق آسيا في مقابلة الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اطلالها على ممر ملقا أحد أهم الممرات المائية في العالم، مما أدى إلى اعتبارها كحلقة وصل بين العالمين الشرقي والغربي، ومن ثم استطاعت الاستفادة من هذا الموقع الحيوي لتصبح البوابة التجارية الأكثر أهمية للعالم الغربي للاستثمار في قارة آسيا.¹⁶ حيث يسعى المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في المناطق الاستراتيجية كمناطق العبور والدول الرابطة بين القارات حيث تعطيهم هذه المناطق ميزة القرب من عدة أسواق في آن واحد.¹⁷

2.4 قطاع العقارات في سنغافورة

يُعد الاستثمار في قطاع العقارات في سنغافورة أحد أكثر الطرق شيوعاً للاستثمار الآمن والعائد المرتفع، ويتم ذلك من خلال شراء عقار خاص في مواقع حيوية ومتميزة بحيث يستطيع المستثمر تحقيق معدلات إيجارية عالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تميل العقارات إلى الارتفاع بمرور الوقت بسبب الاستقرار السياسي للبلاد ونموها الاقتصادي المستمر، مما يعني أن العقار الذي يتم شراؤه اليوم يمكن بيعه بقيمة أعلى بكثير في السنوات المقبلة.¹⁸ وتسعى الحكومة إلى تقديم التسهيلات في هذا القطاع من أجل تشجيع الاستثمار فيه، ففي يوليو 2005 أزالته الحكومة القيود المفروضة على الملكية الدولية للعقارات، و في الوقت الحالي يسمح قانون العقارات السكنية للأجانب بشراء الوحدات السكنية، أو أي وحدة داخل مبنى مكون من ستة طوابق، أو أكثر دون الحاجة إلى الحصول على موافقة من هيئة الأراضي السنغافورية.¹⁹

3.4 تنوع الاقتصاد

تم بناء اقتصاد سنغافورة من خلال مجموعة متنوعة من الصناعات في قطاع الطاقة، والقطاع المالي، والبنية التحتية، وقطاعات التقنية الحيوية، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع السياحة، وقد أدى هذا التنوع مع توافر مناطق اقتصادية مختلفة، ومجمعات صناعية مخصصة وبيئة استثمارية آمنة إلى خلق فرصًا اقتصادية ضخمة للمستثمرين،²⁰ وتعد تجارة الخدمات مصدرا هاما للنمو الاقتصادي لسنغافورة، فاققتصاد سنغافورة موجه بصفة أساسية نحو التصدير. ويمكن استعراض بعض الصناعات البارزة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة وهي:²¹

أ- قطاع الاتصالات.

ب- وسائل الإعلام.

ج- الخدمات المصرفية.

د- الخدمات الهندسية والمعمارية.

ج- خدمات المحاسبة والضرائب.

4.4 حوافز الاستثمار

يُعد النظام الضريبي البسيط أحد الأسباب الرئيسية الأخرى التي تجعل الاستثمار في سنغافورة خيارًا جذابًا للمستثمرين، حيث لا توجد ضريبة على الأرباح الرأسمالية عند إعادة بيع العقارات، وكذلك الدخل الأجنبي القادم من خارج أراضيها لا يخضع للضريبة، ولا توجد ضرائب على الفوائد.²² فالدولة السنغافورية تقدم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الوافدين إليها، ومن ثم يستطيعوا جني الأرباح الوفيرة في مقابل توظيف أبناء البلد، حيث يرى فيلب يو بأنه لولا هذه الإعفاءات فلن يأتي المستثمرين إليها نظرا لصغر حجم السوق السنغافورية، وبالنسبة للملكية فهم يملكون كامل أعمالهم ويصل الإعفاء الضريبي إلى عشر سنوات، ومن الممكن مده حيث يستطيعوا بعد ذلك تصنيع جزء جديد حتى يستكملوا الإعفاء الضريبي بمعنى أنه من الممكن ألا يدفعوا ضرائب لمدة عشرين عاما، حيث تقوم الدولة في كل مرة بتحفيز المستثمرين على تغيير ما يصنعونه مما يمكنهم من الاستفادة من الإعفاء الضريبي عاما تلو الآخر، وهذه وسيلة للتشجيع على تنويع المنتجات فالأصل أن كل منتج لديه عمر إعفائي محدود يستمر من 5 إلى 10 سنوات، ولكي يضمنوا استمرار الاستفادة من الإعفاء الضريبي فلا بد لهم من تجديد منتجاتهم.²³

5.4 غياب الفساد

فالنظام التنظيمي البسيط في سنغافورة ينمو باستمرار ومعترف به جيداً حول العالم لكفاءته ونزاهته وغياب الفساد فيه.²⁴ حيث حرصت سنغافورة على إدارة نظامها المالي بشفافية وكفاءة من أجل تجنب الكوارث التي حدثت في الأسواق الأخرى، ومن ثم فقد قامت الدولة برفض طلب العديد من المؤسسات الدولية العالمية المشهورة بالفساد مثل بنك الاعتماد والتجارة في فتح فروع لها والعمل داخل سنغافورة، بسبب الشبهات التي كانت تحيط به والتي ثبت صحتها، والتي أدت إلي انهياره وغلغه في عام 1991 مما تسبب في خسائر للمودعين مقدارها حوالي 11 مليار دولار، ولم تتوقف الشفافية المالية علي الجانب الاقتصادي فقط بل امتدت الشفافية التي انتهجتها سنغافورة إلى مجال الإعلام، يتضح ذلك من كون الحرية الممنوحة للإعلام المحلي أكثر منها للإعلام الأجنبي، وذلك بسبب قرب الإعلام المحلي من الأحداث حتى لو تعلق تلك الأخبار برئيس الوزراء الذي أدرك أن مناقشة القضايا أمام الإعلام الحر صمام أمان للوطن، وأن إسكات الإعلام، واستبداله بإعلام دعائي هو سرطان ينهش في جسد الوطن في زمن أصبح فيه الحصول على المعلومة، ومعرفة الحدث أكثر سهولة خاصة بعد تطور الاتصالات وثورة الإنترنت.²⁵ ولقد وضعت سنغافورة رؤية واضحة وصارمة لمكافحة الفساد من خلال سن مجموعة من التشريعات، والقوانين التي اهتمت بمكافحة الفساد والقضاء عليه، وقد استطاعت النجاح في ذلك الأمر حيث انتقلت من التصنيف كواحدة من أكثر الدول فسادا في الستينيات الى المرتبة الرابعة في اقل الدول فسادا وفق مؤشر الشفافية العالمية.²⁶ ويتميز موظفي الحكومة في سنغافورة أيضا بالموثوقية والمصدقية، ومن ثم تقوم الحكومة بمنح الموظفين الحكوميين رواتب مرتفعة حتى لا يتم اغراؤهم خارجيا، وفي كل عام يقوم موظفو الحكومة بالإفصاح عن ما يملكونه من سيارات وعقارات.²⁷

وقد احتلت سنغافورة المركز الثالث بجانب فنلندا في عام 2020 بعد كل من الدنمارك ونيوزيلاندا متقدمة بالتالي مركزا عن عام 2019 حيث احتلت المركز الرابع في هذا العام، وتعد بالتالي من الدول الأكثر شفافية علي مستوى العالم وفقا للتقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية للائتلاف العالمي ضد الفساد، حيث يتخذ مؤشر الفساد وفقا لهذا التقرير مؤشرا يتدرج من صفر إلى 100 فكلما اقترب هذا المؤشر من الصفر في دولة ما دل هذا على تفشى الفساد في هذه الدولة، وكلما اقترب من المائة كلما

دل علي نزاهة وشفافية هذه الدولة، ويمكن توضيح ما تتمتع به سنغافورة من نزاهة وشفافية من خلال الجدول التالي:

جدول (3) مؤشر الفساد في سنغافورة									
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995
85	85	85	84	84	85	93	94	91	92

Source: Transparency International-CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX-©2011
Transparency International All rights reserved.

ومن الجدول السابق يتضح حصول سنغافورة وفقاً لمؤشر الفساد العالمي على 92 درجة في عام 1995 ثم انخفض ليصل الى 91 درجة عام 2000، ثم ارتفع ليصل الى 94 درجة عام 2005، ثم انخفض مرة أخرى ليصل الى 93 درجة عام 2010، وفيما بعد ذلك خلال الأعوام من 2015، وحتى عام 2020 انخفض هذا المؤشر ليصل الى 85 درجة فيما عدا عامي 2016 و2017 حيث بلغ 84 درجة، وعلى الرغم من انخفاض هذا المؤشر عن ما جاء في الأعوام 1995 و2000 و2005 و2010 إلا أن هذا لا يعني انخفاض النزاهة في سنغافورة حيث لم تحصل دولة على أكثر من 88 درجة في عام 2020، ويمكن ارجاع الاختلاف في الفترة فيما بعد 2012 وما بعدها إلى اختلاف أدوات القياس التي استخدمت في قياس هذا المؤشر.

6.4 جودة الحياة

تُعرف سنغافورة عمومًا باسم سويسرا آسيا، نظراً لتعدد الثقافات واللغات فيها، وقد تم تصنيفها حسب التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية كأعلى دولة في قارة آسيا من حيث جودة الحياة والمعيشة، ويرجع ذلك الى التقدم المبهر في العديد من المجالات مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية التي تصنف من الأفضل حول العالم كما تتمتع بنظام تعليمي متفوق عالمياً علاوة على وسائل الراحة والتقدم التكنولوجي، فعلى الرغم من الكثافة الحضرية العالية في البلاد، إلا أنها لا تزال واحدة من أكثر المدن خضرة في العالم حيث أن نصفها تقريباً مليء بالخضرة المورقة مما يجعلها مقصداً للمستثمرين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنهم يبحثون حول العالم باستمرار عن طريقة أفضل لتحسين حياة أسرهم من خلال الحصول على جنسية ثانية، أو من خلال الحصول على تصريح إقامة يؤهلهم في نهاية المطاف للحصول على جنسية ثانية وهذا ما تُتيحه سنغافورة، حيث تقوم في

سبيل تحقيق ذلك بتقديم العديد من البرامج مثل برامج الحصول على جنسية ثانية مقابل الاستثمار العقاري كبرنامج جنسية سانت كيتس ونيفيس.²⁸

5. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة:

تتعدد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة وتتمثل في الانفتاح الاقتصادي، والبنية التحتية، والحرية الاقتصادية، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وحجم السوق، وتكلفة العمل، ويمكن التطرق لها بشيء من التفصيل كما يلي:

1.5 الانفتاح الاقتصادي

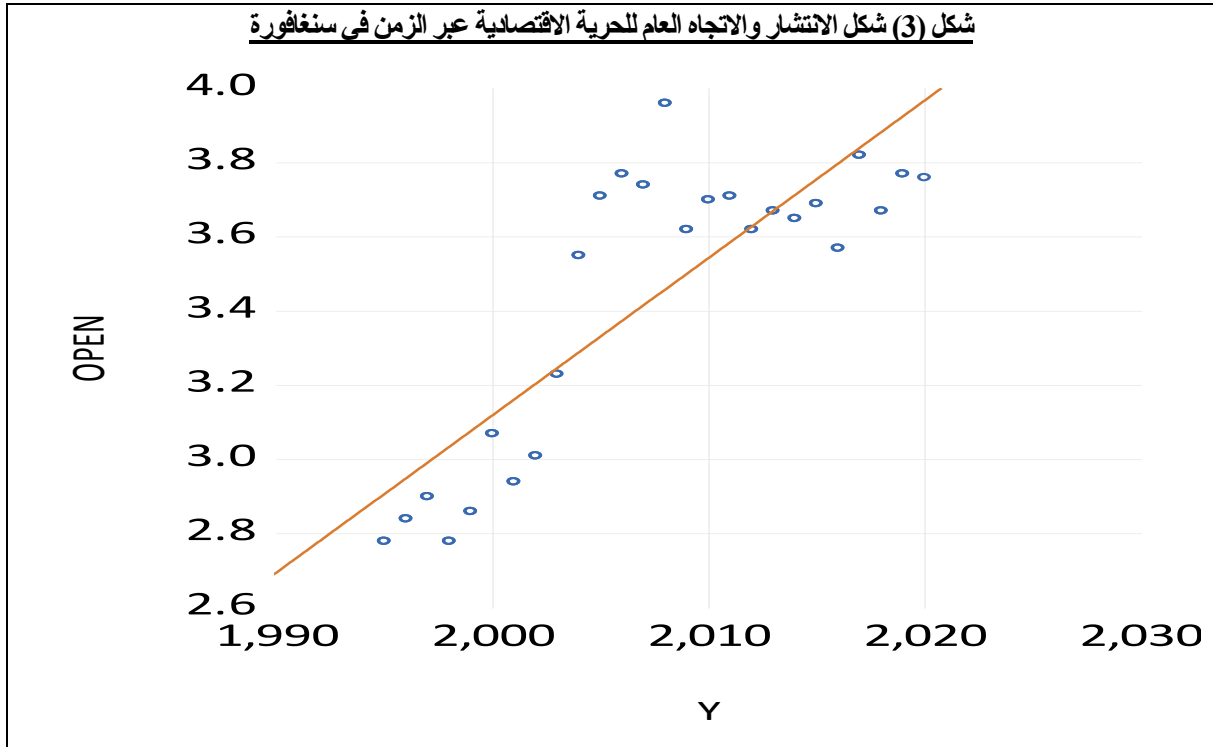
يُعتبر مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تؤثر درجة الانفتاح على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر²⁹ فالانفتاح الاقتصادي يسهل تحركات رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج، ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح حجم التجارة الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

جدول (4) حجم التجارة الخارجية (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي					
العام	1970	1975	1980	1985	1990
حجم التجارة الخارجية	17,953,312,150	27,270,496,808	56,668,362,526	72,630,747,368	148,014,388,844
نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.28	1.25	1.73	1.60	2.15
العام	1995	2000	2005	2010	2015
حجم التجارة الخارجية	289,303,720,894	418,297,419,946	641,793,081,140	886,540,667,400	1,103,686,508,859
نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.78	3.07	3.71	3.70	3.69
العام	2016	2017	2018	2019	2020
حجم التجارة الخارجية	1,103,309,501,217	1,184,998,517,366	1,275,091,378,800	1,277,358,280,990	1,206,010,016,323
نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.57	3.67	3.82	3.77	3.76

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الصادرة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع حجم التجارة الخارجية من 17 مليار دولار في عام 1970 لتصل إلى 27 مليار دولار عام 1975 وعلى الرغم من ذلك انخفضت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج

المحلي الإجمالي من 1.28 إلى 1.25 غير أن هذه النسبة ارتفعت لتصل إلى 1.73 في عام 1980 حيث بلغت التجارة الخارجية في هذا العام 56 مليار دولار والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 32 مليار دولار، ثم ارتفعت التجارة الخارجية لتصل إلى 72 مليار عام 1985، ثم تجاوزت التجارة الخارجية في مطلع التسعينيات المائة مليار دولار حيث بلغت 148 مليار لترتفع أيضا نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 2.15، وفي منتصف التسعينيات ارتفعت التجارة الخارجية لتقترب من الثلاثمائة مليار دولار، وفي عام 2000 بلغت التجارة الخارجية 418 مليار ثم في عام 2005 بلغت 641 مليار دولار، والناتج المحلي الإجمالي 172 مليار دولار، ومن ثم بلغ حجم الانفتاح الاقتصادي (حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) 3.71 واستمرت التجارة الخارجية في الارتفاع خلال الأعوام من 2015 حتي عام 2019 حيث تخطت فيه المليار إلى أن بلغت تريليون و277 مليار دولار في عام 2019 غير أنها قد انخفضت لتصل إلى 1.206 تريليون دولار، ويمكن إرجاع هذا إلى تأثر التجارة الخارجية لسنغافورة بسبب انتشار فيروس كورونا، ويمكن توضيح شكل الانتشار والاتجاه العام لدرجة الانفتاح الاقتصادي من خلال الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على استخدام برنامج EViews11.

تم تمثيل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والزمن من خلال الشكل السابق بجعل المحور الافقي ممثلاً للزمن والمحور الرأسي ممثلاً للانفتاح الاقتصادي، وقد أشار شكل الانتشار وخط الاتجاه العام لكون هذه العلاقة طردية حيث يميل هذا الخط الي الارتفاع من أسفل إلي أعلى ناحية اليمين، فزيادة الزمن تزداد درجة الانفتاح الاقتصادي في سنغافورة،

2.5 البنية التحتية.

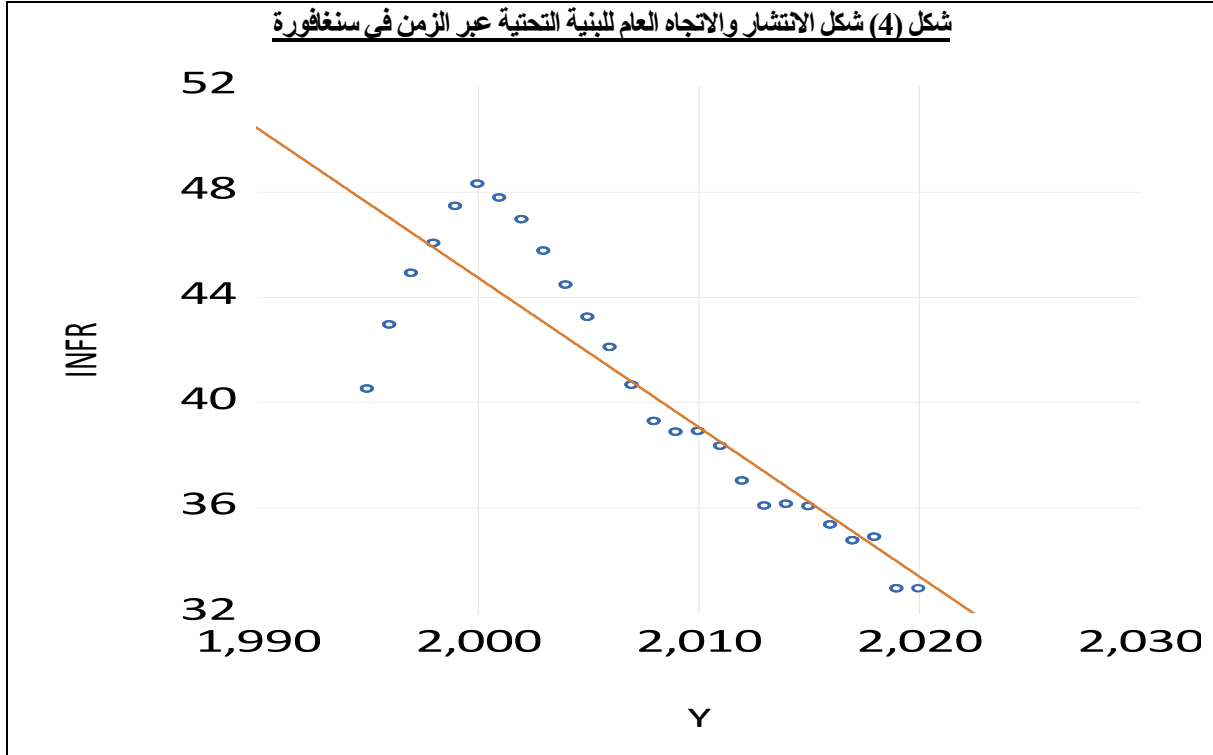
تعمل البنية الأساسية (التي تحتية) على تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اعتمدت سنغافورة في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات على التجارة فقط فلم تكن لديها أي صناعات في القرن الماضي، وكانت تتسم بنسبة بطالة عالية قدرها 30% وبمحاولة الحكومة تعزيز الاقتصاد السنغافوري حاولت استقطاب الشركات لتستخدم البنية التحتية التي وفرتها، ومن ثم فإن الشركات القادمة التي عملت البنية الأساسية على جذبها بجانب العوامل الأخرى هي التي غيرت الاقتصاد السنغافوري، وهذا ما سنحاول إثباته من خلال النموذج القياسي.³⁰ ويوضح الجدول التالي اشتراكات الهاتف الثابت إلى مجموع العدد النشط لخطوط الهاتف الثابتة التماثلية وفقاً لمفهوم البنك الدولي كما يلي:

جدول (5) اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص)								
العام	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
	5.14	9.31	22.25	29.76	34.98	40.52	48.30	43.24
العام	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
	38.90	36.05	35.35	34.89	34.75	32.93	32.93	

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يُشير الجدول السابق إلى ارتفاع عدد الهواتف لكل مائة شخص ليصل إلى 9.31 خط في عام 1970 بدلاً من 5.14 خط في عام 1975، ثم ارتفعت لتصل إلى 22.25 خط في عام 1980 إلى أن وصلت إلى 29.76 خط لكل مائة شخص منتصف الثمانينيات، ثم ارتفعت في مطلع التسعينيات لتصل إلى 34 خط تقريباً في عام 1990 ثم بلغت 40.52 خط في عام 1995 ثم ارتفعت لتصل إلى 48.3 خط في عام 2000 ثم انخفضت لتصل إلى 43.24 و 38.9 خط في عامي 2005 و 2010 علي التوالي، واستمرت اشتراكات الهاتف الثابت في الانخفاض خلال الفترة من عام 2015 وحتى عام 2020 حيث بلغت 32.93 خط في عام 2019 ونظراً لتعثر الحصول على بيانات عام 2020 تم استخدام بيانات عام

2019 للتعبير عن عام 2020 ويمكن ارجاع انخفاض اشتراكات الهاتف الثابت إلى انتشار خطوط التليفون المحمول. ويمكن توضيح شكل الانتشار والاتجاه العام الذي يوضح العلاقة بين البنية التحتية والزمن من خلال الشكل التالي حيث نقوم باتخاذ المحور السيني معبرا عن الزمن والمحور الصادي معبر عن البنية التحتية.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على استخدام برنامج EViews11.

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة عكسية بين البنية التحتية والزمن ويمكن تفسير هذا على أساس ان البنية التحتية تعبر عن تكاليف ثابتة تستهلك عبر الزمن وتستغرق سنوات حتى يتم استهلاكها أو تحديثها، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن المثال الذي اتخذناه للبنية التحتية تمثل في اعداد الهواتف الأرضية الثابتة، والتي قد تأثرت كثيرا بانتشار الهواتف المحمولة، وخاصة في العقود الماضية.

3.5 الحرية الاقتصادية.

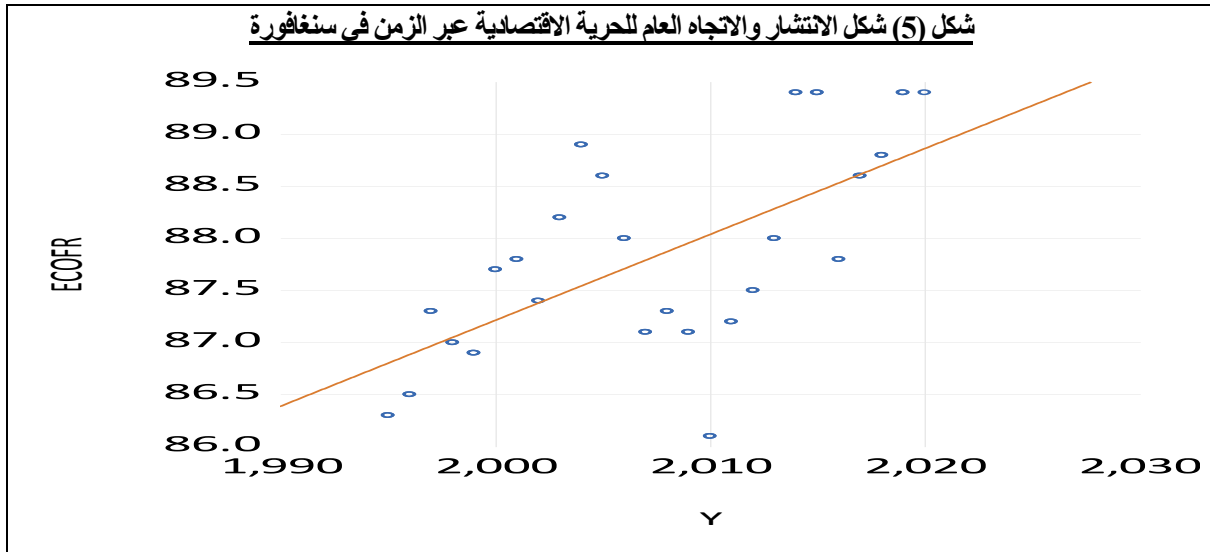
تحتل سنغافورة المركز الأول علي مستوي العالم في مؤشر الحرية الاقتصادية وفقاً لتقارير منظمة التراث، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر ومائة نقطة، مقسمة كما يلي (80-100) تشير إلى أن

الدولة حرة اقتصادية، و(70-79.9) تشير إلى أن الدولة حرة غالبا..... و(0-49.9) تشير إلى أن الدولة مقموعة، ويوضح الجدول التالي مؤشر الحرية الاقتصادية في سنغافورة كما يلي:

جدول (6) مؤشر الحرية الاقتصادية في سنغافورة									
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995
89.4	89.4	88.8	88.6	87.8	89.4	86.1	88.6	87.7	86.3

Source: Explore the Data, 2021 Index of Economic Freedom, <https://www.heritage.org> ©2021 by The Heritage Foundation All Rights Reserved.

يتضح من خلال الجدول السابق أن سنغافورة تتمتع بدرجة عالية من مستويات الحرية الاقتصادية المعتمدة عالميا حيث أنها خلال الفترة منذ عام 1995 وحتى عام 2020 قد تخطي مؤشر الحرية الاقتصادية بها 85 نقطة، وهو ما يعنى بأن الحرية الاقتصادية متوافرة بها جدا، فوجد أنها في عام 1995 قد بلغت 86 نقطة تقريبا ثم ارتفعت لتصل إلى 87.7 نقطة في عام 2000 ثم 88.6 نقطة في عام 2005 وعلى الرغم من انخفاض عدد النقاط الحاصلة عليها في عام 2010 عنها في عام 2005 بمقدار 2.5 نقطة تقريبا حيث بلغت عدد النقاط التي حصلت عليها في هذا العام 86.1 إلا أن ذلك لم يؤثر على تواجد مستوى عالي من الحرية بها حيث تصنف الدول وفقا لمستويات الحرية إلى متوافرة جدا من 80-100 نقطة وتوالت الارتفاعات والانخفاضات إلى أن وصلت إلى 89.4 نقطة خلال عام 2019 و2020 ويمكن توضيح شكل الانتشار والاتجاه العام للحرية الاقتصادية عبر الزمن من خلال الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على استخدام برنامج EViews11.

يتضح من الشكل السابق أن الاتجاه العام للعلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والزمن إنما يتجه إلى أعلى لناحية اليمين مما يعبر عن العلاقة الطردية بين الحرية الاقتصادية والزمن، فمع مرور الزمن تنتج الحرية الاقتصادية إلى الارتفاع في سنغافورة، وهذا ما يمكن توقعه من خلال الشكل السابق حيث يستعرض الأعمام حتى عام 2030 بناء على المدخلات التي اشتملت على الفترة من 1995 وحتى عام 2020. ويتضمن مؤشر الحرية الاقتصادية عددا من المؤشرات الفرعية مثل مؤشر حقوق الملكية، ومؤشر نزاهة الحكومة، ومؤشر الفعالية القضائية، ومؤشر العبء الضريبي إلخ من المؤشرات والتي يمكن استعراضها من خلال الجدول التالي:

جدول (7) المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية												
العام	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	العبء الضريبي	مصرفات الحكومة	الصحة المالية	حرية العمل	حرية العمل	حرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
2020	96.8	92.4	92.9	90.3	91.1	80	92.8	90.9	85.6	94.8	85	80
2019	97.4	95.1	92.4	90.4	90.7	80	90.8	91	85.3	94.8	85	80
2018	98.4	91.2	90.9	90.4	90.6	80	90.9	92.6	85.2	90	85	80
2017	97.1	87.9	91.5	90.5	90.1	80.7	95.1	90.8	84.3	90	85	80
2016	90	84	N/A	91.2	90.1	N/A	95	90.7	81.8	90	85	80
2015	90	86	N/A	91.2	93.8	N/A	96.9	96.9	83.7	90	85	80
2010	90	92	N/A	90.7	95.3	N/A	98.2	98.9	80.9	90	75	50
2005	90	94	N/A	88.5	89.3	N/A	100	98.2	91.4	85	90	60
2000	90	91	N/A	82.7	91.3	N/A	100	N/A	90.9	83	90	70
1995	90	90	N/A	80.8	88.1	N/A	100	N/A	85.2	83	90	70

Source: Explore the Data, 2021 Index of Economic Freedom, <https://www.heritage.org>©2021 by The Heritage Foundation All Rights Reserved.

يتبين من الجدول السابق ارتفاع كافة المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية وهذا بديهي حيث تحسب الحرية الاقتصادية من خلال حساب متوسط المؤشرات السابقة والتي تعبر عن الكفاءة التنظيمية، وحجم الحكومة، وسيادة القانون، وانفتاح السوق، ففي عام 2020 نجد أن مؤشر الحرية قد سجل 96.8 نقطة بدلا من 90 نقطة في عام 1995 وارتفع مؤشر الفعالية القضائية ليصل إلى 92.9 نقطة، أما مؤشر حرية العمل فعلي الرغم من ارتفاعه في عام 2020 حيث بلغ 92.8 إلا أنه قد انخفض عن عام 1995 حيث بلغ 100 نقطة في عام 1995 أما كل من مؤشري حرية التجارة والحرية المالية فقد ارتفعا من 83 و70 نقطة في عام 1995 إلى 94.8 و80 نقطة علي التوالي في عام 2020 أما مؤشر حرية الاستثمار فعلي الرغم من ارتفاع هذا المؤشر في عام 2020 إلا وإنه قد انخفض عنه في عام 1995 فقد بلغ 85 نقطة في عام 2020 علي الرغم من كونه 90 نقطة في عام 1995.

4.5 التضخم

يُعتبر مؤشر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن الارتفاع أو الانخفاض في مستوى التضخم يؤثر على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر³¹ ويمكن توضيح مدى استقرار البيئة الاقتصادية في سنغافورة من خلال الجدول التالي:

جدول (8) التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)								
2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	العام
0.43	1.36	1.72	3.46	0.48	8.53	2.54	0.46	
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	العام
	(0.18)	0.57	0.44	0.58	(0.53)	(0.52)	2.82	

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يتبين من خلال الجدول السابق أنه علي الرغم من ارتفاع معدل التضخم خلال منتصف الثمانينيات حيث بلغ 8.5% عنه خلال فترة السبعينيات والتي بلغ خلال مطلعها 0.46% وخلال منتصفها 2.54% إلا أن الاتجاه العام لمؤشر الأسعار التي يدفعها المستهلكون، والمعبرة عن مستوى التضخم تشير إلي انخفاض مستوى التضخم خلال فترة الدراسة مما يدل علي استقرار مستوى الأسعار في الاقتصاد السنغافوري، وذلك علي الرغم من وجود متخللات صاعدة خلال الفترة محل الدراسة، فنجد أن معدل التضخم في منتصف الثمانينيات وصل إلي 0.48% ثم ارتفع ليصل إلي 3.46% غير أنه قد انخفض انخفاضات متتالية حتي وصل إلي 0.43% في عام 2005 وعلي الرغم من ارتفاعه خلال عام 2010 ليسجل 2.82% إلا وأنه قد تآرجح ما بين قيم سالبة وموجبة لا تتجاوز الواحد بالمائة منذ ذلك الحين وحتى عام 2020 حيث بلغ - 0.18%.

5.5 حجم السوق

يتخذ أي من الناتج المحلي الإجمالي، أو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل نمو الناتج المحلي، أو معدل نمو السكان كمؤشر لقياس حجم السوق، وذلك وفقا للدراسات السابقة التي أجريت في هذا الشأن حيث تتمكن الدول التي يتمتع اقتصادها بتوافر أسواق كبيرة من جذب المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية، والزراعية، والخدمية الى غير ذلك من المجالات الأخرى³² ولقد اثبتت معظم الدراسات التطبيقية أهمية هذا المؤشر في الدول النامية، والمتقدمة على السواء في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية³³ ولقد سبق وأن وضحنا من خلال (الجدول رقم 1

السابق) أن الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة اتخذ اتجاهها متصاعدا منذ مطلع السبعينيات حيث بلغت قيمته 14 مليار دولار إلي أن وصل إلى 320 مليار دولار خلال عام 2020.

6.5 الكتلة النقدية

يعمل ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المتلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز القروض، ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر³⁴ ويمكن توضيح المعروض النقدي بمعناه الواسع في سنغافورة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (9) المعروض النقدي بمعناه الواسع % من إجمالي الناتج المحلي								
العام	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
	65.45	59.47	62.10	68.88	87.73	81.93	103.18	103.33
العام	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
	123.2	122.8	127.6	122.3	118.85	123.85	152.63	
	8	6	4	5				

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يتضح من خلال الجدول السابق اتجاه معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام إلى الارتفاع، فعلي الرغم من انخفاض نسبته إلى 59% تقريبا في عام 1975 عنها في عام 1970 حيث بلغت 65% إلا وأنها قد ارتفعت مرة أخرى في مطلع الثمانينيات لتسجل 62% وواصلت الارتفاع منذ منتصف الثمانينيات وحتى مطلع التسعينيات حيث بلغت 68% في عام 1985 و 87% في عام 1990 وعلي الرغم من انخفاضها في عام 1995 عنها في عام 1990 بنسبة انخفاض بلغت 6% تقريبا غير أنه ومنذ عام 2000 وحتى عام 2016 اتخذ اتجاهها متصاعدا ليتخطى نسبة 100% إلى أن وصل إلى 127% في عام 2016 وعلي الرغم من الانخفاضات المتتالية في هذه النسبة بعد عام 2016 خلال عامي 2017 و 2018 غير أنها قد ارتفعت مرة أخرى في عام 2019 لتبلغ 123% ثم 152% خلال عام 2020 بنسبة زيادة مقدارها 30% تقريبا، ويمكن إرجاع هذه الزيادة الكبيرة إلى تفشي فيروس كورونا المستجد خلال عام 2020.

7.5 سعر الصرف الرسمي

يؤثر ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك كما تشير الدراسات السابقة، ويمكن استعراض سعر الصرف السائد في سنغافورة والذي يوضح نسبة الدولار السنغافوري إلى الدولار الأمريكي كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (10) سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)								
العالم	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
	3.06	2.37	2.14	2.20	1.81	1.42	1.72	1.66
العالم	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
	1.59	1.37	1.38	1.38	1.35	1.36	1.38	

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع قيمة الدولار السنغافوري في مقابلة الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة حيث تم مبادلة الدولار الأمريكي في مقابل 2.37 دولار سنغافوري في عام 1975 بدلا من 3.06 دولار سنغافوري في عام 1970 ثم تقلص هذا الفرق ليصل إلى 2.14 دولار سنغافوري في عام 1980 ثم بلغ 2.2 دولار سنغافوري في عام 1985 ونتيجة لقوة الاقتصاد السنغافوري المتصاعدة اتجه سعر الدولار السنغافوري إلى الارتفاع في مقابلة الدولار الأمريكي إلى أن وصل سعر صرف الدولار الأمريكي إلى 1.42 دولار سنغافوري، غير أنه في مطلع الألفية الثانية انخفض سعر الدولار السنغافوري في مقابلة الدولار الأمريكي غير أنه لم يلبث أن صعد مرة أخرى ليسجل الدولار الأمريكي 1.66 دولار سنغافوري، واستمر الدولار السنغافوري في الارتفاع في مقابلة الدولار الأمريكي إلى أن سجل سعر صرف الدولار الأمريكي 1.37 دولار سنغافوري في عام 2015 وخلال الفترة منذ عام 2016 وحتى عام 2019 تغير سعر صرف الدولار السنغافوري في مواجهة الدولار الأمريكي إلى أن بلغ 1.38 دولار سنغافوري في مقابل دولار أمريكي واحد.

8.5 سعر الفائدة

يُعتبر سعر الفائدة من العوامل التي تحدد حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة وفقا للدراسات السابقة، ويمكن توضيح سعر فائدة الإقراض السائد في سنغافورة من خلال الجدول التالي:

جدول (11) سعر فائدة الإقراض (%)

العام	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
	غير متاح	غير متاح	11.72	8.06	7.36	6.37	5.83	5.30
العام	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
	5.31	5.35	5.35	5.28	5.33	5.25	5.25	

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يشير الجدول السابق إلى أن سعر فائدة الإقراض اتجه للانخفاض منذ منتصف الثمانينيات حيث سجل 8.06% بدلا من 11.72% في مطلع الثمانينيات، ولم يستقر الوضع عند هذا الحد بل انخفض منذ مطلع التسعينيات وحتى منتصف العام الخامس من الألفية الثانية حيث سجل 7.36% في عام 1990 ثم 6.37% و 5.83% خلال عام 1995 وعام 2000 علي التوالي، ثم 5.3% في عام 2005 ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلي الرغبة في تشجيع المستثمرين غير أن سعر الفائدة قد ارتفع قليلا في عام 2010 حيث وصل إلي 5.31% أي بزيادة مقدارها 0.01% تقريبا، تعقب ذلك ارتفاعا مقداره 0.04% في عام 2015 حيث بلغ سعر الفائدة عندئذ 5.35%، وعلي الرغم من استقرار سعر الفائدة خلال عام 2016 ليسجل نفس السعر السائد خلال عام 2015 غير أنه خلال الفترة منذ عام 2016 وحتى عام 2019 تآرجحت أسعار الفائدة ما بين الارتفاع والانخفاض إلي أن اختتمت الفترة محل الدراسة في عام 2020 بمعدل فائدة أقل من السائد خلال عام 2015 بمقدار 0.10% تقريبا حيث بلغت 5.25% ويمكن إرجاع السبب في ذلك الانخفاض إلي الرغبة في تشجيع الاستثمار، وذلك الظروف الاقتصادية الصعبة السائدة خلال فترة فيروس كورونا.

6. الإطار القياسي للدراسة

يمكن التعبير عن النموذج القياسي في صورته الرياضية كما هو موضح في المعادلة التالية:³⁵

$$FINV = \alpha + \beta_1 OPEN + \beta_2 INFR + \beta_3 ECOFR + \varepsilon$$

حيث تشير α إلى الجزء الثابت.

FINV فيعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو يمثل المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في

OPEN ويرمز إلى الانفتاح الاقتصادي في سنغافورة.

INFR ويشير إلى البنية التحتية في سنغافورة.

ECOFR فيرمز إلى الحرية الاقتصادية في سنغافورة.

ولقد اقتصر الباحث علي مجموعة العوامل السابقة دون غيرها من العوامل الأخرى حيث أنها تفسر 97% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع علاوة على معنويتها دون غيرها من العوامل الأخرى، ومن ثم تم استبعاد العوامل الأخرى من هذا النموذج، والتي يتسبب إضافتها في عدم معنوية النموذج ككل.

في حين تشير ϵ إلى المتغير العشوائي وهو يشتمل على العوامل الأخرى التي لم يتضمنها هذا النموذج وتؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة.

أما β_1 ، β_2 ، و β_3 فتعبر عن معاملات النموذج، وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحديد المعادلة الرياضية السابقة علي الدراسة التي قام بها (Uduak S. Akpan، SimpliceAsongu، 2018) وسيتم التطرق إلى المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بشيء من التفصيل كما يلي:

1.6 المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

يمكن استعراض المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

1.1.6 المتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة في درجة الانفتاح الاقتصادي، والبنية التحتية، والحرية الاقتصادية.

1.1.1.6 الانفتاح الاقتصادي

استخدمت نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة الواردات للناتج في معظم الدراسات للدلالة على الانفتاح الاقتصادي، وقد أسفرت معظم الدراسات عن وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يؤكد صحة الأقوال التي ترى بأن تحرير التجارة يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بعض الدراسات المحدودة قد توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية فيما بينهما³⁶ وفي هذه الدراسة تم قياس الانفتاح الاقتصادي معبراً عنه بصافي الصادرات السلعية والخدمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.1.6 البنية التحتية

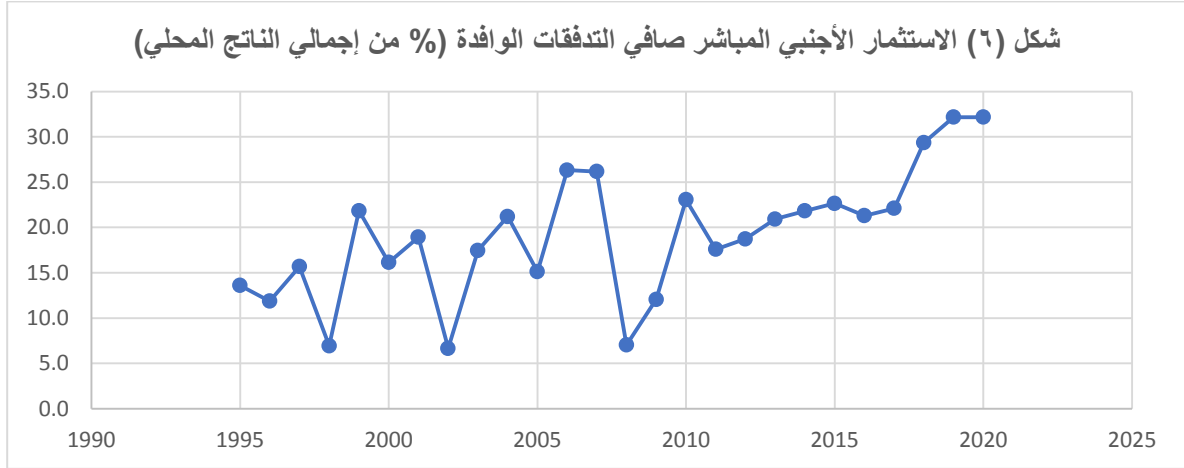
استخدمت بعض الدراسات خطوط التليفون لكل 100 شخص للتعبير عن البنية الأساسية، وأهم ما يتميز به هذا المؤشر أنه متاح لأغلب الدول، كما استخدمت بعض الدراسات الأخرى إجمالي الانفاق الحكومي في قطاع النقل والاتصالات، وقد اتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود علاقة طردية تربط بين تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الدراسة التي قام بها (2001 Jacques Morisset) لم تستطع أن تثبت وجود علاقة معنوية بين تطوير البنية الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر³⁷ وفي هذه الدراسة تم قياس البنية التحتية في سنغافورة معبرا عنها بعدد خطوط التليفون لكل 100 شخص.

3.1.1.6 الحرية الاقتصادية

تم قياس مستوي الحرية الاقتصادية في هذه الدراسة معبرا عنها بمجموعة نقاط تعطي للدولة للتعبير عن مدى تمتعها بالحرية الاقتصادية.

2.1.6 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة به من خلال البيانات المدرجة في جداول البنك الدولي حيث توضح هذه البيانات ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الناتج المحلي في عام 1997 حيث بلغت 15.7% عنها في عام 1996 والبالغ فيها هذه النسبة 11.9%، وعلي الرغم من انخفاض هذه النسبة إلى 7% في عام 1998 غير أنها ارتفعت بمقدار 14.8% تقريبا لتصل إلى 21.8% في عام 1999 ثم انخفضت في عام 2000 لتسجل 16.1% ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2001 لتسجل 18.9% وقد انخفضت بعد ذلك في عام 2002 ثم ارتفعت فيما بين عامي 2003 و 2004 لتصل إلى 21.2 في عام 2004 وعلي الرغم من انخفاضها في عام 2005 إلا وإنها قد ارتفعت مرة أخرى في عام 2006 لتصل إلى 26.3% ثم انتابت الفترة من عام 2007 وحتى عام 2017 نسب ارتفاع وأخري انخفاض إلى أن وصلت إلى 29.4% في عام 2018 أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي تقريبا، ثم ارتفعت في عام 2019 بمقدار 4% تقريبا لتصل إلى 32.2% وهي أعلى نسبة حصلنا عليها خلال فترة الدراسة موضوع البحث، ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على استخدام برنامج Microsoft Excel .

يتضح من خلال الشكل السابق أن الاتجاه العام لنسبة التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي يتجه إلى أعلى خلال الأعوام موضع الدراسة (1995-2020). وقد قامت الدراسة باستخدام منهج السلاسل الزمنية بهدف دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة السابقة والمتغير التابع، وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سنغافورة، وذلك خلال الفترة من 1995 وحتى عام 2020 ولقد تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من بيانات البنك الدولي وذلك بالنسبة للمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة بخلاف متغير الحرية الاقتصادية والذي تم الحصول عليه من التقارير الصادرة عن منظمة التراث. ويتم إجراء التحليل القياسي للدراسة من خلال اختبار استقراره السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة ثم بعد ذلك اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL ويمكن استعراض أهم نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج المطبق من الملحق الإحصائي (جدول رقم 1).

2.6 اختبار استقراره السلاسل الزمنية

تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لتحليل ما إذا كانت متغيرات النموذج لها جذر وحدة ومن ثم التعرف على درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية، ثم الحكم على استقراره، أو عدم استقراره السلاسل الزمنية موضوع الدراسة، ويتم إجراء الاختبار في ضوء الفرضين التاليين:

H_0 : عدم استقراره السلسلة الزمنية ووجود جذر وحدة

H_1 : استقراره السلسلة الزمنية وعدم وجود جذر وحدة

ولإجراء هذا الاختبار يتم الآتي:

أولاً: تحديد فترة الإبطاء الملائمة لمتغيرات النموذج

يتم تحديد فترة الإبطاء الخاصة بكل متغير من متغيرات النموذج حيث يؤثر تحديد فترة الإبطاء المثلي على الاستنتاجات اللاحقة للنموذج بشكل ملموس ومن أهم المعايير المستخدمة في إجراء هذا الاختبار معيار Hannan-Quinn Information criterion ومعيار Schwarz information criterion ومعيار Akaike information criterion ومعيار Final prediction error ومعيار Sequential modified ومن خلال النتائج الموضحة بالملحق الإحصائي (جدول رقم 2) يتضح أن فترة الإبطاء الملائمة للمتغير التابع FINV والمعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي فترة إبطاء واحدة $lag=1$ كما يتضح أيضاً أن فترة الإبطاء الملائمة للمتغير المستقل ECOFR المعبر عن الحرية الاقتصادية هي فترة إبطاء واحدة حيث $lag=1$ وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل OPEN المعبر عن الانفتاح الاقتصادي، أما بالنسبة للمتغير المستقل INFR المعبر عن البنية التحتية فتشير النتائج إلى أن فترة الإبطاء الملائمة لها هي فترتان إبطاء حيث $lag=2$.

ثانياً: اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF، لتحليل ما إذا كانت المتغيرات لها جذر وحدة أم لا، وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية أو عدم استقرارها، وتم تلخيص النتائج المستخلصة من البرنامج الإحصائي EViews11 في الملحق الإحصائي (الجدول رقم 3) والذي يتضح من خلاله استقرار المتغير التابع عند المستوى، وهو يعني رفض فرضية عدم القانلة باحتواء السلسلة على جذر وحدة، وقبول الفرض البديل بعدم احتواء السلسلة على جذر وحدة عند المستوي وبمستوى معنوية 5%، كما يتضح عدم استقرار المتغيرات المستقلة عند المستوي بما يعني احتواء المتغيرات المستقلة على جذر وحدة عند المستوي، غير أن النتائج المستخرجة تشير إلى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5% بما يعني عدم احتواء هذه السلاسل على جذر وحدة عند الفرق الأول.

3.6 اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات

يتضح مما سبق أن متغيرات الدراسة متكاملة عند مستواها الأصلي (0) I أو متكاملة عند الرتبة الأولى (1) I لذلك قام الباحث بتطبيق نموذج ARDL للتكامل المشترك، حيث أنه يفترض إما أن تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أو متكاملة من الدرجة الأولى وهو ما يتفق مع متغيرات الدراسة، وعليه يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك عن طريق ما يلي:

أولاً: اختيار فترة الإبطاء الملائمة للنموذج ككل.

يتم في البداية اختيار فترة الإبطاء الملائمة للنموذج ككل حيث يؤثر كما سبق وأن اشترت على الاستنتاجات اللاحقة للنموذج بشكل ملموس ومن أهم المعايير المستخدمة في إجراء هذا الاختبار معيار شوارز، ومعيار أكاي، إلخ، وتشير النتائج الموضحة بالملحق الإحصائي (جدول رقم 4) بأن فترة الإبطاء الملائمة لتقدير النموذج تتمثل في أربع فترات إبطاء حيث $Lag = 4$.

ثانياً: تقدير نموذج ARDL

يتم بعد ذلك تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL بهدف تقدير العلاقة في الأجل الطويل حيث نحصل من خلال استخدام برنامج EViews11 على النتائج الموضحة بالملحق الإحصائي (جدول رقم 5) ومن خلاله يتبين وجود أثر موجب بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بمعنى وجود علاقة طردية فيما بين زيادة حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى سنغافورة وكل من الانفتاح الاقتصادي، والحرية الاقتصادية، والبنية التحتية، وهو معنوي عند مستوى معنوية 5%. كما يتضح أيضاً وبقراءة النتائج الإحصائية أن معامل الارتباط بلغ 99% في حين بلغ معامل التحديد 0.97 وهو ما يعني بأن 97% من الارتفاع في حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة يرجع إلى كل من الانفتاح الاقتصادي، والحرية الاقتصادية، والبنية التحتية، والنموذج ككل معنوي عند مستوى معنوية 5%.

وتكون معادلة التكامل المشترك على الصورة التالية:

$$D(FINV) = 1.400297539359*(FINV (-1) - (21.09258069*ECOFR (-1) + 42.70104704*OPEN (-1) + 5.46612944*INFR (-1) - 2196.89634486))$$

ثالثاً: نتائج اختبار الحدود لنموذج الفروق: F-BOUND TEST

تشير النتائج الموضحة بالملحق الاحصائي (جدول رقم 6) إلى أن قيمة إحصاء F بلغت 79 وهي أكبر من الحد الأدنى (0) I والحد الأعلى (1) I عند مستويات المعنوية المختلفة، مما يدفعنا إلى رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، بمعنى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

رابعاً: نتائج تقدير دالة الأجل الطويل لنموذج الفروق: ARDL Long Run Form and Bound Test

تشير نتائج تقدير دالة الأجل الطويل لنموذج الفروق الموضحة بالملحق الاحصائي (جدول رقم 7) إلى أن قيمة معامل الحرية الاقتصادية ظهرت بإشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية، والتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بمعنى أن زيادة درجة الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بمقدار 21.09 وكذلك وجود ارتباط طردي بين درجة الانفتاح الاقتصادي ارتفاع حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 42.7 علاوة على ذلك وجود علاقة طردية بين البنية التحتية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فتقوية البنية التحتية والاهتمام بها يترتب عليه زيادة في حجم تدفقات الاستثمار الواردة بمقدار 5.4. وعليه تكون معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل على الصورة التالية:

$$EC = FINV - (21.0926*ECOFR + 42.7010*OPEN + 5.4661*INFR - 2196.8963)$$

خامساً: الاختبارات التشخيصية للنموذج

تشتمل الاختبارات التشخيصية للنموذج على ثلاث اختبارات تتمثل في اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، والتوزيع الطبيعي للأخطاء، واختلاف التباين، ويتم إجراء هذه الاختبارات للحكم على النموذج، حيث يتبين من خلال الملحق الاحصائي (جدول رقم 8) والذي يعبر عن نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ما يلي:

أ- نتيجة اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) تشير إلى قبول فرض العدم والذي يعني بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء عند

مستوى دلالة 10% حيث بلغت قيمة F في هذا الاختبار 3.09 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 0.10 حيث بلغت احتماليتها 0.32.

ب- نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera) تشير النتائج السابقة الى أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى دلالة 10% حيث بلغت قيمة F في هذا الاختبار 1.33 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 0.10 حيث بلغت احتماليتها 0.51 وبناء على ذلك تم قبول فرض العدم.

ج- نتيجة اختبار اختلاف التباين (Breusch-PaganGodfrey Test) تشير النتائج السابقة الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين للأخطاء عند مستوى دلالة 10% حيث بلغت قيمة F في هذا الاختبار 5.96 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 0.10 حيث بلغت احتماليتها 0.15 ومن ثم تم قبول فرض العدم.

سادساً: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: CUSUMSQ

يتم إجراء اختبار Cumulative Sum of squares من أجل الحكم على الاستقرار الهيكلي للنموذج من عدمه، ويتضح من (الشكل رقم 1) بالملحق الإحصائي تمتع معاملات النموذج بالاستقرار الهيكلي نظراً لوقوع الشكل داخل الحدود الحرجة، لوقوع جميع المعلمات في النموذج بين الخطين المعياريين عند مستوى دلالة 5% ومن ثم فإن النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

استطاعت سنغافورة تحقيق معجزة اقتصادية من خلال اتباع مجموعة من السياسات الناجحة والتي تمحورت حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استطاعت سنغافورة أن تحتل المرتبة الثالثة في عام 2019 والخامسة في عام 2020 على مستوى الدول العشرة الأكبر في جذب الاستثمارات الأجنبية المتاحة، وقد استطاعت الاعتماد على مجموعة من العوامل في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المتاحة يتمثل أولها في الموقع الاستراتيجي لسنغافورة، ثم الاستثمار في قطاع العقارات، بالإضافة إلى تنوع الاقتصاد، علاوة على تقديم الحوافز الاستثمارية المختلفة، وغياب الفساد الإداري، وجودة الحياة التي يتمتع بها الراغب في الإقامة والاستثمار في سنغافورة.

كما أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام نموذج ARDL وجود علاقة طردية عند مستوى معنوية 5% فيما بين كل من زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، والبنية التحتية، والحرية الاقتصادية هذا من ناحية كمتغيرات مستقلة للدراسة، وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سنغافورة كمتغير تابع، وأن هناك علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع جاءت على الشكل التالي:

$$D(\text{FINV}) = 1.400297539359*(\text{FINV} (-1) - (21.09258069*\text{ECOFR} (-1) + 42.70104704*\text{OPEN} (-1) + 5.46612944*\text{INFR} (-1) - 2196.89634486))$$

وهذا يعني أن زيادة درجة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بمقدار 21.09. ومن ناحية أخرى يتضح أن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 42.7 ومن ناحية ثالثة فتقوية البنية التحتية والاهتمام بها يترتب عليه زيادة في حجم تدفقات الاستثمار الواردة بمقدار 5.4.

وقد اتضح أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بلغ 99% في حين بلغ معامل التحديد 0.97 وهذا يعني بأن 97% من الارتفاع في حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة يرجع إلى كل من الانفتاح الاقتصادي، والحرية الاقتصادية، والبنية التحتية، وبإجراء اختبار المعنوية الكلية للنموذج وجد أن النموذج ككل معنوي عند مستوى معنوية 5%.

علاوة على ذلك فقد أسفرت نتائج اختبار الحدود F-band test للأجل الطويل عن وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات هذا النموذج، ومن ثم فقد جاءت معادلة الأجل الطويل على هذه الصورة.

$$EC = \text{FINV} - (21.0926*\text{ECOFR} + 42.7010*\text{OPEN} + 5.4661*\text{INFR} - 2196.8963)$$

وقد أسفرت نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وفقا لاختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation test بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء وفقا لاختبار Breusch – Pagan Godfrey test هذا علاوة على التوزيع الطبيعي للأخطاء طبقا لاختبار Jarque - Bera. وقد أسفرت الاختبارات الخاصة بمدى استقراره النموذج عن استقراره معاملات النموذج وفقا لاختبار Cumulative Sum of Squares.

التوصيات

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات كما يلي:

- 1- ضرورة اتخاذ الدول النامية من النموذج السنغافوري نموذجا يحتذي به في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الانفتاح الاقتصادي، والتوسع في البنية التحتية، وزيادة درجة الحرية الاقتصادية في النامية، حيث تعمل هذه العوامل علي زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- ضرورة استمرار النهج السنغافوري باتباع نفس السياسات المتبعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أجل المحافظة على الوضع الحالي (المركز الخامس على مستوى العالم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر) على الأقل، أو تنميته لتحتل مركز الصدارة في جذب الاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم.
- 3- تركيز سنغافورة بصفة عامة علي زيادة الحرية الاقتصادية، والتوسع في البنية التحتية، وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بصفة خاصة حيث تبين من خلال نتائج النموذج القياسي السابقة بأنها أكبر العوامل تأثيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الملحق الاحصائي

جدول (1)

نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

	ECOFR	FINV	OPEN	INFR
Mean	87.83462	19.19157	3.438077	40.48654
Median	87.75000	19.93705	3.635000	39.90000
Maximum	89.40000	32.16984	3.960000	48.30000
Minimum	86.10000	6.653710	2.780000	32.93000
Std. Dev.	0.986283	7.029441	0.390876	4.902415
Skewness	0.183784	-0.044065	-0.640353	0.103741
Kurtosis	2.060024	2.538291	1.751499	1.706095
Jarque-Bera	1.103549	0.239354	3.465544	1.860341
Probability	0.575927	0.887207	0.176794	0.394486
Sum	2283.700	498.9809	89.39000	1052.650
Sum Sq. Dev.	24.31885	1235.326	3.819604	600.8418
Observations	26	26	26	26

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي EViews11.

جدول (2)

نتيجة اختبار فترة الإبطاء الملائمة للمتغير FINV

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: FINV
Exogenous variables: C
Date: 09/11/21 Time: 20:04
Sample: 1995 2020
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-80.42057	NA*	51.79113	6.785048	6.834133	6.798070
1	-78.75243	3.058252	49.00292*	6.729370*	6.827541*	6.755414*
2	-78.61395	0.242348	52.69918	6.801162	6.948419	6.840230

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

نتيجة اختبار فترة الإبطاء الملائمة للحرية ECOFR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: ECOFR

Exogenous variables: C

Date: 09/11/21 Time: 20:00

Sample: 1995 2020

Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-31.77003	NA	0.898532	2.730836	2.779921	2.743858
1	-23.66706	14.85544*	0.497297*	2.138922*	2.237093*	2.164966*
2	-23.50730	0.279576	0.533860	2.208942	2.356198	2.248009

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

نتيجة اختبار فترة الابطاء الملائمة للحرية OPEN

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: OPEN

Exogenous variables: C

Date: 09/11/21 Time: 20:05

Sample: 1995 2020

Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-8.952694	NA	0.134198	0.829391	0.878477	0.842414
1	13.03420	40.30930*	0.023354*	-0.919517*	-0.821345*	-0.893472*
2	13.69551	1.157302	0.024044	-0.891293	-0.744036	-0.852226

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

نتيجة اختبار فترة الابطاء الملائمة للمتغير INFR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: INFR

Exogenous variables: C

Date: 09/11/21 Time: 20:07

Sample: 1995 2020

Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-72.57077	NA	26.92537	6.130898	6.179983	6.143920
1	-32.93935	72.65761	1.076939	2.911613	3.009784	2.937658
2	-24.42538	14.89945*	0.576307*	2.285449*	2.432705*	2.324516*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي EViews11.

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة

النتيجة	الفرق الأول			النتيجة	المستوى			السلسلة الزمنية	
	بدون	ثابت واتجاه	ثابت		بدون	ثابت واتجاه	ثابت		
Stationary				Stationary	0.284676	-4.628921	-2.889235	T	FINV
					0.7600	0.0057	0.0608	prob.	
Stationary	-4.91559	-4.843544	-4.956844	Non-Stationary	0.865102	2.406741-	1.878944-	T	ECOFR
					0.865102	0.3674	0.3361	prob.	
Stationary	-2.628738	-2.497405	-3.00159	Non-Stationary	-1.583665	-3.175524	-0.862634	T	INFR
					0.1048	0.1128	0.7823	prob.	
Stationary	-5.659147	-6.095586	-6.013808	Non-Stationary	1.131285	-1.558734	1.569358	T	OPEN
					0.9285	0.7803	0.4829	prob.	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews11.

جدول (4)

نتيجة اختبار فترة الإبطاء الملائمة للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-155.8067	NA	23.96580	14.52789	14.72626	14.57462
1	-90.37210	101.1263	0.276548	10.03383	11.02568	10.26748
2	-68.30997	26.07342	0.189123	9.482725	11.26807	9.903297
3	-43.35650	20.41648	0.138413	8.668772	11.24760	9.276267
4	51.30082	43.02605*	0.000410*	1.518107*	4.890420*	2.312523*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي EViews11.

جدول (5)
نتيجة اختبار منهج ARDL

Dependent Variable: FINV				
Method: ARDL				
Date: 09/11/21 Time: 18:28				
Sample (adjusted): 1999 2020				
Included observations: 22 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): ECOFR OPEN INFR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FINV(-1)	-0.638285	0.183691	-3.474784	0.0738
FINV(-2)	0.283124	0.245775	1.151965	0.3684
FINV(-3)	1.493578	0.192812	7.746276	0.0163
FINV(-4)	1.261881	0.149301	8.451917	0.0137
ECOFR	-4.023734	2.654847	-1.515618	0.2689
ECOFR(-1)	-0.046708	2.382411	-0.019605	0.9861
ECOFR(-2)	-22.72806	1.722184	-13.19723	0.0057
ECOFR(-3)	9.961089	0.882855	11.28281	0.0078
ECOFR(-4)	-12.69848	1.349122	-9.412401	0.0111
OPEN	44.49353	7.756071	5.736607	0.0291
OPEN(-1)	20.13402	6.963357	2.891424	0.1017
OPEN(-2)	11.93498	9.987572	1.194983	0.3546
OPEN(-3)	-41.43569	12.65983	-3.273005	0.0820
OPEN(-4)	-94.92102	7.148132	-13.27914	0.0056
INFR	-12.45196	1.137697	-10.94488	0.0082
INFR(-1)	15.92158	1.710118	9.310224	0.0113
INFR(-2)	1.595533	3.139945	0.508141	0.6619
INFR(-3)	-21.43340	1.930920	-11.10010	0.0080
INFR(-4)	8.714035	3.012886	2.892255	0.1016
C	3076.309	716.2511	4.295014	0.0502
R-squared	0.997363	Mean dependent var	20.49433	
Adjusted R-squared	0.972316	S.D. dependent var	6.729464	
S.E. of regression	1.119673	Akaike info criterion	2.484236	
Sum squared resid	2.507333	Schwarz criterion	3.476093	
Log likelihood	-7.326599	Hannan-Quinn criter.	2.717888	
F-statistic	39.81970	Durbin-Watson stat	3.190296	
Prob(F-statistic)	0.024768			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي EViews11.

جدول (6)

نتائج اختبار الحدود لنموذج الفروق F-BOUND TEST

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	79.09792	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

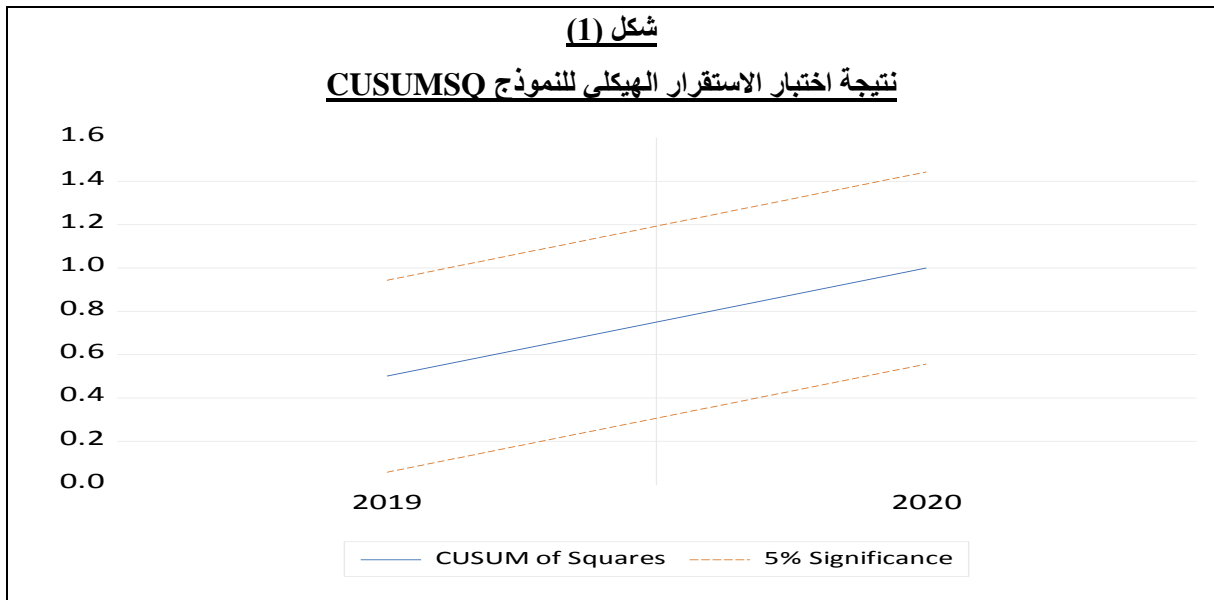
المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي EViews11.

جدول (7)				
نتائج تقدير دالة الاجل الطويل لنموذج الفروق				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECOFR	21.09258	4.831686	4.36547	0.0487
OPEN	42.70105	17.96887	2.376391	0.1407
INFR	5.466129	1.513357	3.611924	0.0688
C	-2196.896	508.1533	-4.32329	0.0496

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews11.

جدول (8)					
الاختبارات التشخيصية لنموذج الفروق					
النتيجة	الاحتمالية	إحصائية الاختبار	فرضية العدم	نوع الاختبار	
نقبل بفرض العدم	0.3292	3.091342	لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	الارتباط الذاتي للأخطاء
نقبل بفرض العدم	0.5119	1.339009	تتوزع الأخطاء طبيعياً	Jarque-Bera	التوزيع الطبيعي للأخطاء
نقبل بفرض العدم	0.1532	5.961439	لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ	Breusch-PaganGodfrey Test	اختلاف التباين

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews11.



المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي EViews11.

المراجع

¹ أ.م.د. ابتسام محمد العامري – التجربة التنموية في سنغافورة – مجلة بحوث الشرق الأوسط – العدد الخامس والأربعون -ص271.

²Dan Owusu, Wan Xin, Emmanuel Yamoah - Singapore's economic growth: FDI- International Journal of Multidisciplinary Research and Development - Online ISSN: 2349-4182 -Volume 7; Issue 1; January 2020 – p124.

³United Nations Conference on Trade and Development, Investing in Sustainable Recovery, Overview © 2021 United Nations, World Investment Report 2021 Investing in Sustainable Recovery, p1.

⁴Dan Owusu, Wan Xin, Emmanuel Yamoah, Singapore's economic growth,opcit, p124.

⁵د. محمد إسماعيل، جمال قاسم-محددات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية – صندوق النقد العربي – يونيو 2017

⁶حاکمي بوحفص، برعي إبراهيم خليل – محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015 – مجلة البحوث الاقتصادية والمالية – المجلد الرابع – العدد الأول – 2017.

⁷ عمرو محمد – محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية- المجلة العلمية للدراسات التجارية والبنية – جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية - المجلد السابع - العدد الثالث – 2016.

⁸صلاح الصيغري، احمد البكر – الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي – ورقة عمل – مؤسسة النقد العربي السعودي – ديسمبر 2016

⁹AnetaBobenič, Michaela Bruothová and others , Determinants of foreign direct investment inflows: A case of the Visegrad countries, Journal of International Studies , © Foundation of International Studies, 2018 © CSR, 2018.

¹⁰SimpliceAsongu,Uduak S. Akpan, ‘Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries’,Asongu et al. Financial Innovation2018.

¹¹Nor Fazidah Binti Othman, ‘Determinants of Foreign Direct Investment in Malaysia’,SSRN,2013.

¹²Monica Singhanian's, Akshay Gupta, ‘Determinants of foreign direct investment in India, Journal of International Trade Law and Policy, March 2011.

¹³ميلود بوعبيد، محمد بن الباز – دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي الى سنغافورة - المجلة الجزائرية للأمن والتنمية – المجلد 10 – العدد 3 -2021- ص925.

¹⁴ الإسكوا (2005) - الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 1 - 2005.

¹⁵ خالد حسين - دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل- المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة 15- 16 نوفمبر / تشرين الثاني2008).

¹⁶<https://reachimmigration.com/en/blog/5reasonstoinvestinSingapore>©
Reach Immigration 2021 | Terms of use | Privacy Policy.

¹⁷ حاكمي بوحفص، برعي إبراهيم خليل – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015 – مرجع سبق ذكره.

¹⁸<https://reachimmigration.com>, 5 reasons to invest in singapore, op cit.

¹⁹<http://www.tradechakra.com/economy/singapore/foreigninvestmentinSingapore,63.php>,Foreign Investment in Singapore

²⁰<https://reachimmigration.com>, 5 reasons to invest in singapore, op cit.

²¹<http://www.tradechakra.com>, foreign investment in Singapore, op cit.

²²<https://reachimmigration.com>, 5 reasons to invest in singapore, op cit.

²³ فيلب يو – الابتكار من الفكرة الى النجاح – قصة سنغافورة – ص ص 12، 31.

²⁴<https://reachimmigration.com>, 5 reasons to invest in singapore, op cit.

²⁵ <https://www.almasryalyoum.com/news/details/698468>.

²⁶ تقرير حول البعثة الصناعية الى سنغافورة- وزارة الاقتصاد الوطني – الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية-2016 – ص 4.

²⁷ فيلب يو – الابتكار من الفكرة الى النجاح – مرجع سبق ذكره – ص 34.

²⁸<https://reachimmigration.com>, 5 reasons to invest in singapore, op cit.

²⁹ د. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – مرجع سبق ذكره.

³⁰ فيلب يو – الابتكار من الفكرة الى النجاح – مرجع سبق ذكره – ص 50.

³¹ د. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-مرجع سبق ذكره.

³² د. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-مرجع سبق ذكره.

³³ عمرو محمد – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية- مرجع سبق ذكره.

³⁴ د. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-مرجع سبق ذكره.

³⁵ تم استبعاد المحددات المتعلقة بحجم السوق، والكتلة النقدية، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، والتضخم، من النموذج القياسي للدراسة حيث أن أفضل نتائج توصل لها الباحث هي النتائج التي تم الحصول عليها بعد استبعاد هذه المتغيرات من النموذج.

³⁶ عمرو محمد- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر- مرجع سبق ذكره – ص 664.

³⁷ عمرو محمد- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر- مرجع سبق ذكره – ص ص 663، 664.

Abstract

Singapore was able to achieve an economic miracle by following a set of successful policies focused on attracting foreign direct investment, which enabled it to rank third in 2019 and fifth in 2020 among the twenty largest countries in the inflows of foreign direct investment worldwide.

Hence, this study aims to highlight the specific factors of foreign direct investment in Singapore, and the extent of their impact on increasing the volume of incoming foreign investments, and thus provide a model for developing countries regarding these factors so that they can be emulated in order to increase the volume of incoming investments. This study uses the difference model with the use of the Autoregressive Distributed Delayed Gaps (ARDL) method, the Bounds Test methodology, and the Error Correction Model (ECM) to test the relationship between the increase in the degree of economic openness, the expansion of infrastructure, and the increase in the degree of economic freedom (as independent variables). Increasing foreign direct investment (as a dependent variable) in Singapore in the short and long term.

The study reached a set of results, including the existence of a direct statistically significant relationship at the level of significance of 5% between the increase in the degree of economic openness, the increase in economic freedom, and the expansion of infrastructure on the one hand, and the increase in direct investment flows coming to Singapore on the other hand.